

تحديات السياسة النقدية المستخدمة في الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

خلال الفترة (1990-2020)

Challenges of the monetary policy used in Algeria in achieving economic stability during the period 1990-2020

د. بطاهر علي¹

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف - الجزائر

a.batteher@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/06/11

تاريخ القبول: 2023/03/31

تاريخ الاستلام: 2023/03/10

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة وقدرة السياسة النقدية المستخدمة في الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال فترة الدراسة الممتدة ما بين 1990-2020 ، خاصة في محيط اقتصادي يعتمد بشكل شبه مطلق على مداخيل المحروقات . وعند الدراسة تبين لنا أن استخدام السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر عرف تحديات عديدة فمن جهة اتبع البنك سياسة نقدية انكماشية للحد من التضخم ومن جهة ثانية كان هناك تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي مصحوب بارتفاع في معدلات البطالة .

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، الاستقرار الاقتصادي ، التضخم، النمو الاقتصادي، معدلات البطالة

Abstract :

This study aims to know the extent of the contribution and ability of the monetary policy used in Algeria to achieve economic stability during the study period between 1990-2020, especially in an economic environment that depends almost completely on fuel revenues.

And when studying, it became clear to us that the use of the monetary policy by the bank of Algeria knew many challenges, on the one hand the bank followed a deflationary monetary policy to reduce inflation and on the other hand there was a slowdown in economic growth rates accompanied by a rise in unemployment rates.

Key words: Monetary policy, economic stability, inflation, economic growth, unemployment rates

1 - مقدمة :

توضح النظرية النقدية الدور الذي تلعبه النقود في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي . وقد أفاض الاقتصاديون في شرح وتحليل هذا الجانب من النظرية الاقتصادية . ولكن طبيعة وأهمية دور النقود بقيت موضع اختلاف تبعا للمدارس الاقتصادية المختلفة . بقي أن نوضح مدى أهمية الدور الذي تلعبه السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي وأثارها على مستوى الأسعار والإنتاج والعمالة .

ويلعب البنك المركزي دورا أساسيا في السيطرة على النظام النقدي والائتماني من خلال مجموعة الوظائف التي يمارسها . فهو يستطيع أن يتحكم في العرض الكلي لوسائل الدفع نتيجة قيامه بإصدار العملة كما يعمل على المحافظة على القوة الشرائية للعملة في الداخل الخارج . وهو بذلك يحقق الاستقرار النقدي للاقتصاد الذي يعد أحد الأهداف النهائية للسياسة النقدية والائتمانية .

¹ - المؤلف المرسل: بطاهر علي ، الإيميل: a.batteher@gmail.com

بقي أن نوضح أن الدولة الجزائرية شرعت منذ 1990 في اعتماد برنامج للإصلاح النقدي والمالي بإصدار قانون 90-10 في 14 أبريل 1990 يعرف بقانون النقد والقرض لرد الاعتبار للبنك المركزي ومنحه استقلالية في تسيير ومراقبة السياسة النقدية ، إلا أن هذه الاستقلالية لم تعد بنفس المفهوم في إطار تعديل قانون النقد والقرض الذي أدخل في 2001 و2003 وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى افتقاد السياسة النقدية لجزء من مصداقيتها .

مشكلة البحث :

ويصبح من الواجب علينا كباحثين في المجال الاقتصادي مراجعة إحدى السياسات الاقتصادية الهامة وهي السياسة النقدية وكيف استخدمت في الفترة الممتدة ما بين 1990 - 2020 لمعرفة هل نجحت في تحقيق أهدافها أم لا وماهي أسباب إخفاقها في تحقيق أهدافها - إن كان هناك إخفاق .

موضوع الدراسة :

نتناول في هذه الدراسة إحدى السياسات الاقتصادية الهامة وهي السياسة النقدية . وتبحث الدراسة تأثير السياسة النقدية المستخدمة على التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية خلال الفترة 1990-2020 .

الهدف من الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

- معرفة مدى نجاح السياسة النقدية المستخدمة خلال الفترة 1990 - 2020 في تحقيق التوازنات الداخلية منها وفي مقدمتها الحد من التضخم ، وتحقيق مستوى عال من النمو والاستخدام .

- معرفة مدى نجاح السياسة النقدية المستخدمة خلال الفترة 1990 - 2020 في تحقيق التوازنات الخارجية وعلى رأسها توازن ميزان المدفوعات .

فروض الدراسة :

يفترض الباحث في هذه الدراسة ما يلي :

كان للسياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة دورا فعالا في التأثير على مستوى التضخم.

كان للسياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة دورا محدودا في التأثير على معدلات النمو والاستخدام .

كان للسياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة دورا متوسطا في التأثير على توازن ميزان المدفوعات.

أسلوب الدراسة :

تم استخدام الطريقة الاستقرائية أو التجريبية في الدراسة عن طريق وضع فروض ثم اختبار هذه الفروض من خلال تحليل البيانات والأرقام لمعرفة هل هذه الفروض صحيحة أم خاطئة .

حدود الدراسة الزمانية والمكانية :

يدرس البحث دور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020 .

خطة الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة على جانبين : جانب نظري وآخر تطبيقي

يتمثل الجانب النظري في مفهوم السياسة النقدية ، وأثارها على المتغيرات الاقتصادية ودورها في تحقيق أهداف النشاط الاقتصادي .

أما الجانب التطبيقي فيشمل إطار عمل السياسة النقدية في الجزائر وتحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال فترة الدراسة 1990 - 2020 .

2 - الإطار النظري للسياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي

تمثل السياسة النقدية مكونا هاما من حزمة السياسات الاقتصادية التي توظف بهدف تحقيق معدلات نمو مستقلة والمحافظة على معدلات تضخم في حدودها الآمنة وذلك ضمن الهدف الأساسي هو الاستقرار الاقتصادي .

2-1 - مضمون السياسة النقدية

لقد ساد الاعتقاد في السياسة النقدية قبل العشرينات من القرن الماضي وقبل وقوع أزمة الكساد العظيم باعتبارها أهم السياسات العامة للدولة على الإطلاق في المجال الاقتصادي وفي فعاليتها الكبرى كأداة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك طالما أن البنك المركزي قادر تماما بواسطة مختلف أساليبها الفنية على التحكم في سعر الفائدة الذي تمنح البنوك التجارية الائتمان على أساسه . وستؤدي زيادة سعر الفائدة في تقليل الاستثمار والقضاء على قوى التضخم في حين سيؤدي تخفيض هذا السعر الى زيادة الطلب والقضاء على الكساد .

ولكن وقوع الكساد العظيم قد زعزع بشدة من الاعتقاد في فعالية السياسة النقدية والائتمانية . أما المدة الطويلة التي استمر فيها هذا الكساد في الوجود بالرغم من سياسة بسط الائتمان أو سياسة النقود الرخيصة التي اتبعتها الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية فقد قضى تماما على الاعتقاد في فعالية السياسة النقدية .

ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عاد الاهتمام بالسياسة النقدية من جديد ولكن فقط لمكافحة التضخم الذي أخذ في الظهور في مختلف الدول الرأسمالية واستخدمت السياسة النقدية من أجل تقليص الائتمان في محاولة لمكافحة هذا الارتفاع في الأسعار وعلى الأخص في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الكورية وحرب فيتنام.

وقد تميزت عودة الاهتمام بالسياسة النقدية والاعتقاد في فعاليتها لمكافحة التضخم بظاهرة مميزة لم تكن موجودة في العشرينات من القرن الماضي وقبل الكساد العظيم وتتلخص هذه الظاهرة في تركيز الاهتمام في السياسة النقدية لا على تأثير التغيير في سعر الفائدة على طلب الأفراد للائتمان فحسب بل أيضا وفوق هذا على تأثير هذه السياسة على الحجم الكلي للائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية لعملائها¹.

وقد تعرضت أهداف هذه السياسة أيضا إلى تطورات جذرية منذ بداية القرن العشرين حتى الآن وكان الهدف الأساسي للسياسة النقدية أول الأمر هو العمل على حماية قيمة العملة من التعرض للتقلبات الواسعة التي تنعكس أثارها على مستويات الأسعار وعلى مستوى معيشة السكان . وكان سبيل البنوك المركزية لتحقيق هذا الهدف أن تعمل على التحكم في عرض وسائل الدفع ، وتطور الأمر تدريجيا بحيث أصبح الهدف من السياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار النقدي، ثم تغير هذا الهدف الى العمل على دعم السياسة الائتمانية ومساندتها في العمل على تحقيق أهدافها. وهكذا أصبحت أهداف السياسة النقدية متعددة متسعة بحيث أصبح من واجب السلطة النقدية وخاصة البنك المركزي أن يعمل على:²

- 1 - تحقيق مستوى منخفض من التضخم .
- 2 - تحقيق العمالة الكاملة .
- 3 - تحقيق النمو الاقتصادي .
- 4 - تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات أو تحقيق فائض معقول فيه .
- 5 - حماية العملة في الداخل والخارج .

ويمكننا بوجه عام أن نجمل الأسس العامة التي تحكم السياسة النقدية إلى ما يلي:³

- 1 - أنه ليس هناك نموذج ثابت موحد من السياسة النقدية يمكن تبنيه واستعماله في جميع الظروف والأحوال ، وعلى البنوك المركزية أن تتبع السياسة النقدية المناسبة لظروفها الاقتصادية السائدة والغايات الاقتصادية المرجوة والظروف الاقتصادية المحيطة .

2 - إن السياسة النقدية وتحديد السياسة الائتمانية أن لا تخرج عن نطاق السياسة الاقتصادية العامة للدولة وعلى ذلك يجب أن تكون السلطة النقدية في اتصال مستمر مع مهندسي السياسة الائتمانية ومنفذيها وعلى علم تام بالغايات التي تحدف السلطة النقدية للوصول إليها .

3 - إن إتباع سياسة نقدية غير مناسبة يمكن أن يحدث تشوهات في الاقتصاد ويعرقل السياسة الاقتصادية العامة من تحقيق الأهداف التي تتطلع إليها . إن إتباع سياسة نقدية تتميز بزيادة درجة السيولة العامة في المجتمع عن ما تقتضيه ظروف الاقتصاد يؤدي ذلك إلى ظهور الضغوط التضخمية ، التي قد تتطور إلى تضخم معلن وواضح مما يعمل على انخيار القوة الشرائية للعملة وعدم التوزيع العادل للنتائج الحقيقي وضعف القدرة على التصدير .

2-2 - تعريف السياسة النقدية :

تعرف السياسة النقدية على أنها السياسة التي تستهدف إقامة والحفاظ على أوضاع نقدية سليمة وائتمانية ملائمة في ظل اقتصاد سليم والمقصود بالاقتصاد السليم بأنه ذلك الاقتصاد الذي يتميز بعمالة عالية ومعدل نمو جيد ويمكن المحافظة عليه واستقرار أسعار صرف العملة الوطنية بالعملات الأجنبية .⁴

وتعرف السياسة النقدية أيضا بأنها ممارسة البنك المركزي الرقابة على كمية النقود ومعدلات الفائدة من أجل تعزيز أهداف السياسة الاقتصادية الوطنية .⁵

كما نجد تعريفا آخر للسياسة النقدية " بأنها الإجراءات المعتمدة للحكومة أو السلطات النقدية لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة وذلك بهدف تحقيق أو المحافظة على التشغيل التام دون تضخم"⁶ .

ويقصد بالسياسة النقدية مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي بهدف التأثير في المعروض من وسائل الدفع بحيث لا يهبط إلى مستوى يعوق نمو النشاط الاقتصادي في البلاد ويتسبب في انكماشه، ولا يرتفع إلى مستوى تنشأ عنه ضغوط تضخمية .

وعموما نجد أن التعريفات المختلفة للسياسة النقدية تقوم على ثلاث محاور أساسية وهي:

1 - الهدف: وهو المحافظة على الاستقرار أو الاقتصادي أو السعي لتحقيقه ، والمحافظة على معدل نمو جيد في إطار معدلات تضخم ملائمة ومستوى بطالة ملائم .

2 - الكيفية: والمقصود بها هو تحقيق الأهداف عن طريق التحكم في عرض النقود باستخدام الأدوات الكمية والنوعية .

3 - السلطة المختصة: والمقصود بها الجهة التي تقوم بوضع وتنفيذ السياسة النقدية التي ينبغي و أن تتسق مع الأهداف الاقتصادية العامة وهي في أغلب الأحيان البنك المركزي .

2-3 - اثر السياسة النقدية على الوضع الاقتصادي :

يختلف تأثير السياسة النقدية على الوضع الاقتصادي وفق الظروف التي يكون عليها الاقتصاد كما يلي:

(أ) عند إتباع سياسة نقدية توسعية بزيادة عرض النقود في الاقتصاد فينخفض سعر الفائدة . أي العمل على تشجيع الائتمان الموجه للاقتصاد ما يجعل منحى الطلب ينتقل إلى اليمين وبعدها يزداد الناتج الوطني الصافي الحقيقي مع ارتفاع طفيف لمستوى الأسعار وإذا كان الاقتصاد عند مستوى أقل من مستوى التوظيف التام بقدر كبير ويكون الركود الاقتصادي واضح .

(ب) عند اقتراب الاقتصاد من مستوى التوظيف التام فالزيادة في عروض النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار مع زيادة في الإنتاج الحقيقي بنسبة أقل من نسبة الزيادة في الأسعار .

(ج) ولكن عند بلوغ الاقتصاد مستوى التوظيف التام فالزيادة في عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع محسوس في المستوى العام للأسعار ومن ثم يصاب الاقتصاد بالتضخم لعدم إمكانية الزيادة في الإنتاج الحقيقي .

د) عندما يكون الاقتصاد مصاب بالتضخم المفرط فإن السلطات النقدية تعمل على كبح التضخم من خلال خفض عرض النقود ورفع أسعار الفائدة للتقليص من الائتمان (سياسة انكماشية) مما يدفع منحني الطلب إلى اليسار مما يخفف من الضغط على مستوى الأسعار نحو الأعلى ⁷.

2-4 - اثر السياسة النقدية على الدورة الاقتصادية:

إن أي تفاوت يقع بين معدل نمو عرض النقود ومعدل نمو الإنتاج يؤدي إلى تشوهات اقتصادية أكيدة. إذا كان معدل نمو الإنتاج أكبر من معدل نمو عرض النقود فإن هذا يصب في إصابة الاقتصاد بالانكماش الذي قد يتطور إلى مرحلة الكساد ، وذلك أنه مع استمرار نمو الاقتصاد الوطني فإن حاجة الناس إلى العملة تزايد ، ويؤدي ذلك إلى نمو الطلب على النقود مع عدم نمو العرض في النقود وهذا يخلق فائض في الطلب على النقود ، وهذا الفائض في الطلب يؤدي إلى اندفاع الأفراد لتخفيض الطلب على السلع والخدمات الأمر الذي ينتج عنه فائض في عرض السلع والخدمات وهذا معناه عدم قدرة المنتجين على تصريف منتجاتهم في الأسواق بالأسعار الجارية ، مما يترتب عنه انخفاض في مستوى الإنتاج وفي مستوى العمالة أو انخفاض في الأسعار والأجور وهذا ما يدفع بالاقتصاد الوطني نحو الكساد .

أما زيادة معدل عرض النقود مقارنة بمعدل زيادة الإنتاج تؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي حتى مستوى معين ذلك أنه إذا زاد معدل النمو المرتفع للعرض النقدي يؤدي في النهاية إلى زيادة العرض النقدي إلى حد أعلى من القدر الذي يرغب الأفراد في الاحتفاظ به كأرصدة نقدية وعندما يحدث ذلك ينشأ فائض في عرض النقود وفائض مقابل في الطلب على السلع والخدمات ينتج عنه ارتفاع في الأسعار ⁸.

ومع استمرار الانتعاش الاقتصادي المصحوب بنمو المعروض النقدي بمعدل أكبر من معدل طلب الأفراد على النقود، أخذنا في الاعتبار نمو حجم الإنتاج وإلا اقتصر أثر الزيادة النقدية على الارتفاع في الأسعار فقط وقد يصل الاقتصاد الوطني إلى مستوى الرخاء، وعندما يحدث ذلك فإن ارتفاع معدلات الأجور والأسعار قد يجد في معدل نمو الإنتاج والتوظيف ويخلق هذا الأمر فرصة حدوث انكماش جديد في الاقتصاد ⁹.

2-5 - اثر السياسة النقدية على الناتج الوطني :-

يمكن تقييم اثر السياسة النقدية على الناتج الوطني من خلال معرفة اثر تغير كمية النقود على سعر الفائدة وعلى النحو التالي مع ثبات الناتج الوطني هناك علاقة عكسية بين عرض النقود (النقود المطلوبة من قبل الأفراد و المشروعات) وسعر الفائدة . فكلما كان معدل الفائدة مرتفعا كلما انخفض مقدار النقود المطلوبة والعكس صحيح كلما انخفض معدل الفائدة كلما زاد مقدار النقود المطلوبة (عرض النقود) ويعود ذلك إلى ارتفاع تكلفة الاحتفاظ بالنقود عندما يزيد معدل الفائدة أو عوائد الاستثمارات الحالية . ويمكن القول أن زيادة عرض النقود تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة والذي يؤدي بدوره لزيادة الاستثمار مما يدفع إلى زيادة الناتج الوطني الصافي والتوظيف إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من العمالة الكاملة.

2-6 - اثر السياسة النقدية على التوازن الخارجي:

تستخدم السياسة النقدية لعلاج الاختلال الدائم في ميزان المدفوعات والعودة به إلى حالة التوازن عن طريق تغيير كل من المعروض النقدي وسعر الصرف .

ولنبدأ بالتغيير في المعروض النقدي: إذا كان ميزان المدفوعات يعاني من العجز فانه يجب إتباع سياسة نقدية انكماشية والعمل على تخفيض المعروض النقدي، ويتم ذلك برفع سعر الخصم أو دخول عمليات السوق المفتوحة أو وضع سقف للائتمان وغيرها. وهذا يحدث أثرا إيجابيا على ميزان المدفوعات من عدة نواحي :

د. بظاهر علي

أ - تخفيض مستوى الأسعار، وبالتالي تصبح منتجات الدولة أرخص نسبيًا في الأسواق الخارجية ويزداد الطلب عليها، وفي نفس الوقت تصبح السلع المستوردة مرتفعة السعر - مقارنة بالمنتجات المحلية - ويقل الطلب عليها - والنتيجة زيادة الصادرات وانخفاض الواردات.

ب - تخفيض القوة الشرائية والسيولة في الدولة يعني انخفاض الطلب على السلع المختلفة سواء المحلية أو المستوردة أي أنه مع تخفيض الإنفاق الكلي تقل الواردات . ويتوقف ذلك على ما يعرف باصطلاح "الميل الحدي للاستيراد" ويبين هذا الاصطلاح "العلاقة بين التغيير في الدخل الوطني، وما يترتب عليه من تغيير في الواردات".

$$\text{أي أن الميل الحدي للاستيراد} = \frac{\Delta \text{الارادات}}{\Delta \text{الدخل}}$$

ج - رفع سعر الفائدة على الأوراق المالية يجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة التي تقوم بذلك للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع . وتدفع رؤوس الأموال الأجنبية يساعد على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات .

ويلاحظ أن الأوضاع بالدول النامية قد تعوق آثار السياسة النقدية على ميزان المدفوعات. ففي هذه الدول يكون الميل الحدي للاستيراد كبيراً، كما أن الجهاز الإنتاجي غير مرن بشكل كاف ليتجاوب مع زيادة الطلب على الصادرات، وقد ترتفع أسعار الفائدة ولا يقبل أصحاب رؤوس الأموال على تحويل أموالهم للدولة إذا كانت الأوضاع الاجتماعية والسياسية بها غير مستقرة، وبالتالي لا يأمن صاحب المال على استثماره فيها . وهو حال أكثر الدول النامية .

ولنأتي الآن لأثر تغيير سعر الصرف على ميزان المدفوعات: في حالة وجود عجز في ميزان مدفوعات دولة ما فإنها قد تلجأ لتخفيض قيمة عملتها الخارجية أي رفع سعر الصرف الأجنبي، وهذا يجعل السلع المستوردة أعلى بالنسبة للمستهلك المحلي . والسلع المصدرة أرخص بالنسبة للمستهلك الأجنبي مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات. إلا أنه لكي تحدث هذه السياسة آثارها المرجوة لابد من توافر مجموعة من الشروط¹⁰

2-6-1 - بالنسبة للصادرات :

أ - أن يكون العرض المحلي لسلع التصدير مرناً . أي أن يكون الإنتاج المحلي لسلع التصدير قابلاً للزيادة حتى يستطيع مواجهة نمو الطلب عليه دون حدوث زيادة في الأسعار المحلية لهذه السلع .

ب - أن يكون الطلب الخارجي على صادرات الدولة مرناً .

ج - ألا يقل هذا التخفيض في قيمة العملة بتدابير مشابهة من الدول الأخرى التي تنتج سلعا مشابهة.

2-6-2 - بالنسبة للواردات :

أ - أن يكون الطلب المحلي على الواردات السلعية مرناً. وحتى يمكن تحقيق هذا الشرط لابد أن يكون الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الوطني قادراً على إنتاج سلع محلية بديلة أو على الأقل مقارنة للسلع الأجنبية حتى يمكن للمواطنين التحول للإنتاج المحلي إذا انخفض سعره مقارنة بمثيله الأجنبي .

ب - أن يتمتع عرض الواردات بالمرونة الكافية. أي أن المصدرين الأجانب سيقومون بتقليل الكمية التي يعرضونها في أسواق الدولة إذا انخفض الطلب على منتجاتهم . أما إذا قاموا بتخفيض أسعار منتجاتهم - لكي لا يقل الطلب عليها - بنفس نسبة تخفيض قيمة العملة ستظل الأسعار المحلية للواردات ثابتة ولن يقل الطلب عليها .

وإذا لم تتوافر هذه الشروط لن تجدي سياسة رفع سعر الصرف في إصلاح عجز ميزان المدفوعات وهو حال أغلب الدول النامية التي يتميز جهازها الإنتاجي بضعف المرونة بحيث لا يستطيع التوسع في إنتاج سلع التصدير إذا زاد الطلب عليها أو إنتاج سلع بديلة للسلع الأجنبية إذا انخفض الطلب عليها، وتكون النتيجة استمرار العجز في ميزان المدفوعات رغم تخفيض قيمة العملة .

2-7 - أدوات السياسة النقدية

تملك السياسة النقدية مجموعة من الأدوات لتحقيق أهدافها وهي:

2-7-1 - أدوات كمية (غير مباشرة) وهي التي تؤثر على حجم الائتمان بصفة عامة دون توجيه الائتمان لاستخدامات محددة¹¹ وهذه الأدوات هي:

أ - سعر إعادة الخصم: وهو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض أو إعادة خصم الأوراق التجارية للبنوك التجارية وتغيير سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي يعتبر وسيلة ضمن الوسائل الأخرى التي يستطيع أن يتحكم من خلالها من حجم الائتمان. وعندما يريد البنك المركزي إتباع سياسة نقدية توسعية يقوم بتخفيض سعر إعادة الخصم لتشجيع البنوك على الاقتراض منه، والعكس صحيح فإذا أراد إتباع سياسة انكماشية يقوم برفع سعر إعادة الخصم .

ب - عمليات السوق المفتوحة: ويقصد بها قيام البنك المركزي بشراء وبيع الأوراق المالية والحكومية. وعن طريق شراء البنك المركزي أوراقا حكومية من البنوك التجارية، يزداد رصيد هذه البنوك لدى البنك المركزي، ويصبح بإمكانها التوسع في حجم الائتمان . والعكس إذا أراد البنك المركزي تخفيض كمية النقود يقوم ببيع الأوراق المالية للبنوك فتقل أرصدها لدى البنك المركزي وتقل قدرتها على خلق الإئتمان .

ج - نسبة الاحتياطي القانوني: تلتزم البنوك بالاحتفاظ بنسبة معينة من النقود لدى البنك المركزي تعادل نسبة من ودائعها فإذا أراد البنك المركزي الحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان يقوم بزيادة نسبة الاحتياطي والعكس صحيح

2-7-2 - "أدوات نوعية (مباشرة) : وهي أدوات تعمل على توجيه الحجم المتاح من الائتمان لاستخدامات معينة"¹² . ومن أهم هذه الأدوات :

• تنظيم القروض الاستهلاكية: وهي أن يقوم البنك المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها البنوك في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة .

• السقوف التمويلية: تعمل هذه السقوف على الحد من التوسع في التمويل الإجمالي وجعله عند المستوى المأمول للتوسع النقدي والتمويلي الذي يحدد في الخطة حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادية .

• تخصيص الائتمان أو التمويل: يستطيع البنك المركزي ضمان تخصيص الائتمان في أوجه الاستثمارات التي تحقق الرفاهية الاقتصادية والنمو من خلال الخطة التي ترسمها الدولة .

• الإقناع الأدبي: هي أداة يحاول البنك المركزي من خلالها إقناع البنوك التجارية بإتباعها لسياسة معينة دون حاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية.

2-8 - التعارض بين أهداف السياسة النقدية :

من المهم ملاحظة أن تحقيق هدف اقتصادي ما قد تكون له أبعاد متعددة. لذا من المهم لوضعي السياسات الاقتصادية مراعاة الأبعاد المختلفة للهدف المطلوب تحقيقه. والمشكلة الأخرى التي تواجه واضعي السياسات الاقتصادية هي التعارض الذي قد ينشأ عند محاولة تحقيق عدة أهداف في وقت واحد ويمكن تبيان أهم صور هذا التعارض كما يلي :

• 2-8-1 - التعارض بين التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات :

من الصعب تحقيق التشغيل التام وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في وقت واحد. " فمن جهة يؤدي التشغيل التام إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهو ما ينتج عنه زيادة في الإنفاق على السلع المستوردة في الداخل ، وانخفاض الإنفاق على السلع المصدرة إلى الخارج أي تقل الصادرات وتزيد الواردات ويتعد ميزان المدفوعات عن حالة التوازن"¹³.

ومن ناحية ثانية فإن زيادة الصادرات - لتحسين حالة ميزان المدفوعات - تؤدي إلى زيادة الدخل والتشغيل في الوقت الذي يذهب جزء من الإنتاج للخارج في شكل صادرات أب أن هناك زيادة في الدخل لا تقابلها زيادة في المعروض من السلع والخدمات مما يؤدي إلى حدوث التضخم .

• 2-8-2 - التعارض بين تخفيض البطالة وتخفيض التضخم :

يؤدي نقص الطلب إلى حدوث البطالة في أغلب الأحيان ولذلك فإن العلاج هو زيادة الاستثمارات بنوعيتها الخاصة و العامة للرفع من الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد وكثيرا ما ينتج عن زيادة الطلب الكلي ارتفاع في مستوى الأسعار في البداية أو على الأقل تزيد الأسعار في البداية حتى يتم الإنتاج ويظهر في الأسواق ويمتص الزيادة في الطلب . وهكذا كثيرا ما تؤدي زيادة الناتج والتوظيف إلى ارتفاع في الأسعار وهذه العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم معروفة باسم منحني فيليبس .

• 2-8-3 - التعارض بين النمو الاقتصادي وخفض التضخم

يرى البعض أن التضخم لا يشجع على زيادة حجم المدخرات بل على العكس يخفض منها ، لأن الأفراد يشعرون أن نقودهم تقل قيمتها الحقيقية بمرور الوقت فينتجون نحو الإنفاق على السلع الاستهلاكية بدلا من الادخار . وإذا أرادوا استثمار أموالهم فينتجهم إلى شراء المجوهرات والعقارات أو الاستثمار في الخارج بدلا من إنجاز مشروعات إنتاجية في بلدهم وهذا ما يعوق التنمية المحلية والنمو الاقتصادي .

2-9 - تعريف الاستقرار الاقتصادي

لقد أثار مصطلح الاستقرار الاقتصادي الكلي جدلا بين المفكرين الاقتصاديين من خلال تعدد المفاهيم المتعلقة به بخصوص نوع الاستقرار المطلوب ووسائل تحقيقه . ففي البداية كان يقصد به " تحقيق التوظيف التام للموارد مع الحفاظ على درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار "14 ، وبعد تعرض موازين المدفوعات معظم دول العالم إلى اختلالات عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى ، نتيجة خروج تلك الدول عن قاعدة الذهب وكذا بعد أن أنهت الولايات المتحدة الأمريكية علاقة الدولار بالذهب خلال فترة السبعينات، أضاف الفكر الاقتصادي مفهوم الاستقرار في العلاقات الاقتصادية الدولية أي "استقرار ميزان المدفوعات" وليصبح بالتالي مفهومه يشمل " بالإضافة إلى استقرار الأسعار والتوظيف التام للموارد ، استقرار ميزان المدفوعات "15 .

ويتم الإشارة هنا إلى أن استقرار الأسعار و توازن ميزان المدفوعات يجب أن يتم في إطار سياسة ترمي إلى تحقيق معدل نمو مقبول في الأجل الطويل، مع أقل تضحية بالنمو في الفترة القصيرة ولذلك اتسع مفهوم الاستقرار بعد الحرب العالمية الثانية أصبح يشير إلى الرقابة على الاقتصاد ككل⁶، وبهذا تم إضافة هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي موجب ضمن مفهوم "الاستقرار الاقتصادي الكلي"، ومما سبق يمكن القول بشكل عام أن الاستقرار الاقتصادي الكلي يعبر عن الوضعية التي تحقق فيها الدولة استقرار في المستوى العام للأسعار من جهة والتوظيف الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة من جهة أخرى مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مقبول في الناتج وكذا استقرار في ميزان المدفوعات .

3 - الإصلاح النقدي في الجزائر

لقد باشرت الدولة الجزائرية إصلاح النظام النقدي بإصدارها للقانون رقم 90-10 الصادر في تاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، ويعد هذا القانون بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يحتلها النظام النقدي، ويمثل إطار التحليل المؤسسي للإصلاح النقدي.

وقد تعرض قانون النقد والقرض إلى عدة تعديلات. كان التعديل الأول بواسطة الأمر 01 - 01 المؤرخ في 27/02/2001 ، وكان تعديلا جزئيا محدودا برغم أنه مس جوانب أساسية في القانون مثل الفرق بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض باعتباره سلطة نقدية . بينما أدخل التعديل الثاني بموجب الأمر 03-11 المؤرخ في 26/08/2003، كان تعديلا شاملا لأنه أعاد صياغة النص

الأصلي بشكل كامل، أما التعديل الثالث في إطار الإصلاح النقدي جاء بواسطة القانون 10-17 المؤرخ في 10/11/2017 وتضمن هذا القانون تعديلا واحدا يمس استقلالية بنك الجزائر حيث سمح لبنك الجزائر بتمويل الخزينة عن طريق شراء السندات.

3-1 - بعض أدوات السياسة النقدية التي استخدمها بنك الجزائر

1 - الاحتياطي القانوني: من أجل التسيير الصحيح للسياسة النقدية في الجزائر ومع تحسن الوضعية المالية للبنوك واعتبار مجتمعات الكتلة النقدية كهدف وسيط للسياسة النقدية، في هذه الظروف اتخذ البنك المركزي قرارا بتنشيط أداة الاحتياطي القانوني انطلاقا من شهر فيفري 2001 بغية حث البنوك على حسن تسيير سيولتها ووقف الآثار غير المرغوبة للصدمات الخارجية على السيولة البنكية حيث يتحدد معدل هذا الاحتياطي حسب تطورات الاحتياطي الحر للبنوك .

2 - معدل إعادة الخصم: خلال فترة التسعينات نلاحظ انه تم تسجيل معدلات تضخم مرتفعة جدا وعقب ذلك اتبع البنك المركزي الجزائري سياسة متشددة في منح الائتمان والتحكم في معدلات التضخم بتبني سياسية نقدية انكماشية، ثم بدأ هذا المعدل بالانخفاض تدريجيا حتى وصل إلى 6% في أكتوبر من عام 2000، وهو ما تزامن مع تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة، مما أعطى نوعا من المصدقية لهذه الأداة إلى أن بلغ في النهاية 4% خلال السنة 2004 .

3 - عمليات السوق المفتوحة : لقد أعادت المادة السادسة من التعلية 95-28 الصادات في تاريخ 22/04/1995 المتعلقة بتنظيم السوق النقدية الإطار القانوني والتنظيمي لهذه الأداة من خلال السماح لبنك الجزائر بالتدخل في السوق النقدية لشراء وبيع سندات عمومية قصيرة الأجل ذات فترة استحقاق أقل من 6 أشهر، وسندات خاصة تكون قابلة لإعادة الخصم أو تسمح بالحصول على تسبيقات علما بأن بنك الجزائر لا يمكنه التدخل من خلال السوق الأولية وعلى الرغم من الفعالية الكبيرة لهذه الأداة في ضبط السيولة لم يتمكن بنك الجزائر من استخدامها في السوق النقدية إلا بصفة تجريبية¹⁷ .

4 - نظام الأمانات (اتفاقيات إعادة الشراء) والتي توقف العمل بها منذ أواخر جوان 2000، بسبب عدم لجوء البنوك إلى أخذ الأمانات بسبب فائض السيولة لدى البنوك .

5 - نظام المزادات: قسم هذا النظام إلى نظامين الأول نظام مزادات القرض والثاني نظام المزايمة لسندات الخزينة والتي تم الاعتماد عليهما في 22/04/1995 إلا أن تدخلات البنك المركزي الجزائري في السوق النقدية بواسطة أداة نظام مزادات القرض قد توقفت منذ أواخر شهر ماي 2001 نتيجة فائض السيولة لدى البنوك .

3-2 - أثر السياسة النقدية على التضخم

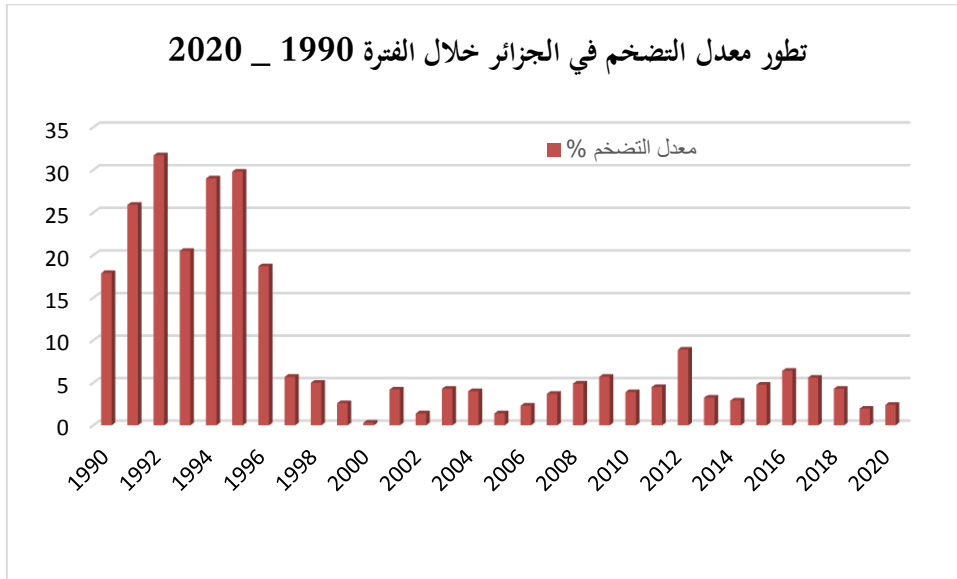
عرف معدل التضخم ارتفاعا واضحا في الاقتصاد الجزائري مع بداية التسعينات للقرن الماضي والتي تعود أسبابه بالأساس لكون معدلات التضخم كانت مكتوبة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كان يتم تحديدها بوسائل إدارية . ومع بداية تحول الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق تطلب الوضع الاقتصادي الجديد تحرير الأسعار بصورة تدريجية ليتم تحديدها حسب آليات العرض والطلب في السوق مما أنتج وضعاً اقتصادياً يتميز بارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي ظهور الضغوط التضخمية وهذا ما يظهر بشكل واضح من خلال الجدول رقم (1) والشكل رقم (1)، حيث بالرجوع إليهما يمكننا تحليل تطورات معدلات التضخم بتقسيمها إلى ثلاث فترات أساسية :

الجدول (1) : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020

السنوات	معدل التضخم %	السنوات	معدل التضخم %
1990	17.9	2001	4.2
1991	25.9	2002	1.4
1992	31.7	2003	4.3
1993	20.5	2004	4.0
1994	29.0	2005	1.4
1995	29.8	2006	2.3
1996	18.7	2007	3.7
1997	5.7	2008	4.9
1998	5.0	2009	5.7
1999	2.6	2010	3.9
2000	0.3	2011	4.5

المصدر: بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (1)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول (1)

المرحلة الأولى: (1990 - 1994)

خلال هذه الفترة نلاحظ أنه تم تسجيل معدلات تضخم مرتفعة جدا، إذ انتقلت من 17.9% سنة 1990 إلى 25.9% سنة 1991، ثم إلى 31.7% سنة 1992 (أقصى معدل تضخم يسجل على طول فترة الدراسة) وبعد ذلك انتقل المعدل إلى 29% سنة 1994 كما سجل معدل تغير وسطي خلال هذه الفترة قدره 25% ويرجع ذلك إلى أنه خلال هذه الفترة تم تنفيذ برامج الاستقرار والتثبيت الاقتصادي التي تضمنت سياسات صارمة لإدارة الطلب الكلي وإحداث تخفيض كبير في قيمة الدينار بمعدل يفوق 40% والتحرير الجزئي لأسعار المنتجات المحلية وإلغاء الدعم، واتباع السلطة لسياسة مالية توسعية نتج عنها حدوث عجز ميزاني والتي تمت تغطيته بإصدار العملة، مما أدى إلى زيادة المعروض النقدي والتي بلغت نسبته 21.07%، 24.23% على التوالي خلال الفترة (1991 - 1992) وهذه كلها عوامل ساهمت في ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم.

المرحلة الثانية 1995 - 2000

عرفت هذه الفترة تراجع ملحوظ لمستويات الأسعار مقارنة بالفترة السابقة، إذ سجلت معدل تغير وسطي للتضخم قدره 10.35% ويرجع السبب في ذلك لتطبيق الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي خلال هذه الفترة والذي بدأ يعطي ثماره على التضخم في المدى المتوسط والطويل، بحيث بلغ معدل التضخم 5% في نهاية برنامج الإصلاح الهيكلي سنة 1998 أي بفارق كبير مقارنة مع بدايته 29.8% سنة 1995

وبلغ 0.3% سنة 2000 وهو أدنى معدل تضخم على امتداد فترة الدراسة وحتى منذ استقلال الجزائر. ويرجع هذا الانخفاض في معدل التضخم إلى إتباع الدولة سياسات مالية ونقدية انكماشية (تقييدية) صارمة بغرض تقليص الطلب على المنتوجات بالإضافة إلى تخفيض المداحيل لاسيما الأجور من خلال إتباع سياسة دخول متشددة، وهذا كون أن الهدف الرئيسي للبرنامج كان تخفيض معدلات التضخم من خلال تقليص نمو السيولة النقدية والحد من ارتفاع قيمة العملة .

المرحلة الثالثة 2001 - 2020:

بعد انتهاء فترة العمل ببرامج الإصلاح الاقتصادي مع المؤسسات المالية الدولية عام 1998 شرعت الدولة الجزائرية في تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ، بداية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 يلاحظ أن معدلات التضخم خلال هذه المرحلة عرفت نوعا ما من جديد ارتفاعا نسبيا مقارنة بنهاية المرحلة السابقة حيث انتقلت من 0.3% عام 2000 إلى 4.2% عام 2001 ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة نمو الكتلة النقدية بالمعنى الواسع والذي بلغ 22.3% بسبب الأرصدة النقدية الصافية الخارجية¹⁷ التي نتجت عن تحسن أسعار المحروقات ، وإلى إطلاق الحكومة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، ولكن بعد الاستقرار الايجابي الذي عرفته سنة 2002 وانخفاض معدل التضخم إلى 1.4% ويفسر ذلك بتراجع نمو الكتلة النقدية إلى 17.3% والذي كان سببه تدخل السياسة النقدية بواسطة الرفع من معدل الاحتياطي القانوني الذي وصل إلى 4.25% كما تم تدعيم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة بتقديم أداة جديدة طبقا للتعليم رقم 2020/02 المؤرخة في 11 أبريل 2002 المتضمنة امتصاص فائض السيولة (استرجاع السيولة لمدة 7 أيام) ، وفي سنتي 2003 و2004 لوحظ عودة ارتفاع معدلات التضخم على التوالي 4.3% و4% والسبب في ذلك بزيادة المعروض النقدي خارج الجهاز المصرفي بسبب تفشي ظاهرة اختلاس الأموال وإفلاس البنوك .

وعليه من سنة 2001 إلى 2004 حددت القاعدة النقدية الهدف الوسيط للسياسة النقدية بدعم باستقرار المضاعف النقدي¹⁸ . ولكن بعد الاستقرار الذي شهدته معدلات التضخم خلال عامي 2003 و2004 انخفض معدل التضخم إلى 1.4% عام 2005 ويعزى هذا الانخفاض إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة في التشدد في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط والرفع من الاحتياطي القانوني إلى 6.5% لزيادة التأثير على سيولة البنوك التجارية ، وبالخلاصة كان للسياسة النقدية اثر واضح على انخفاض معدل التضخم .

وخلال عامي 2006 و2007 عودة معدلات التضخم للارتفاع نسبيا حيث بلغت على التوالي 2.3% و3.7% ويعزى ذلك لشرع الحكومة الجزائرية في تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، ومن الملاحظ أنه خلال هاتين السنتين ارتفع معدل نمو الكتلة النقدية بشكل سريع إلا أن ادخار الخزينة لجزء من الموارد النقدية المتأتية من الجباية البترولية بفضل تحسن أسعار المحروقات بواسطة صندوق ضبط الإيرادات قد ساهم في التقييد من التوسع النقدي .

وخلال العامين 2008-2009 نلاحظ استمرار ارتفاع معدلات التضخم نسبيا كذلك حيث بلغ على التوالي 4.9% و5.7% وهذا بالرغم من صرامة البنك المركزي الجزائري في التحكم في السيولة النقدية التي انخفضت عما كانت عليه في السنوات السابقة ، ويعزى هذا الارتفاع الى التضخم المستورد نتيجة الأزمة المالية أواخر 2007 والبرنامج التكميلي لدعم النمو .

د. بظاهر علي

وفي عام 2010 نلاحظ معاودة انخفاض معدل التضخم حيث بلغ 3.9% مقارنة بالعامين السابقين ويعزى الفضل إلى الإجراءات التشريعية الجديدة المتعلقة بقانون النقد والقرض طبقا للأمر 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بإصلاح إطار السياسة النقدية من خلال المحافظة على استقرار الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية مع ضرورة استهداف التضخم

وفي عامي 2011 و 2012 نلاحظ عودة معدلات التضخم للارتفاع حيث سجل أعلى معدل خلال هذه المرحلة بـ 8.9% عام 2012 ويعزى السبب في الارتفاع إلى زيادة حجم النفقات العمومية خلال برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) . إلا انه خلال الفترة 2013 - 2014 عرفت معدلات التضخم انخفاضا تدريجيا حيث سجل على التوالي 3.25% و 2.9% بالموازاة مع انخفاض الكتلة النقدية ، إلا أن هذا الانخفاض لم يدم طويلا حيث عاودت المعدلات للارتفاع من جديد خلال الفترة 2015 - 2017 بمعدل قدره 6.4% سنة 2016 ويعزى ذلك للطرف المالي والنقدي الصعب الذي يمر به الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع قيمة الدينار . لكن سرعان ما عاد إلى الانخفاض سنتي 2019 - 2020 إلى معدل 1.95% و 2.4% على التوالي .

3-3 - أثر السياسة النقدية على البطالة

كان لارتفاع أسعار البترول بداية من الألفية الجديدة دورا أساسيا في الوفرة المالية الكبيرة التي حققتها الجزائر مما شجع السلطة الجزائرية على إتباع سياسة اقتصادية ذات بعد اجتماعي في العمل على تخفيض مستوى البطالة وتحسين مستوى المعيشة للمجتمع، وخصوصا أن العقد الأخير من القرن العشرين تميز بتدري كبير للوضع الاجتماعي على غرار الوضع الاقتصادي كنتيجة سلبية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي . فعند تحليل تطورات البطالة بالجزائر من خلال الجدول رقم (2) يلاحظ تراوح متوسط معدل البطالة 28% خلال الفترة (1990-1999) بشكل يعكس الوضعية الصعبة التي كان يمر بها الاقتصاد الوطني. ويلاحظ كذلك أن معدل البطالة يشهد إتجاها تصاعديا خلال هذه المرحلة إذ إرتفع من 19.7% عام 1990 إلى معدل 29% عام 1999 ما يوضح الوضع الاقتصادي الصعب، وهذا كان نتيجة التقشف في استحداث مناصب الشغل من جهة وتشدد الإصلاحات الاقتصادية المطبقة آنذاك والتي عرفت تسريح كبير للبيد العاملة كنتيجة لحل وخصوصة الكثير من المؤسسات العمومية، حيث تجاوز عدد العمال المسرحين أكثر من 500 ألف عامل ما بين 1994 - 1998 .

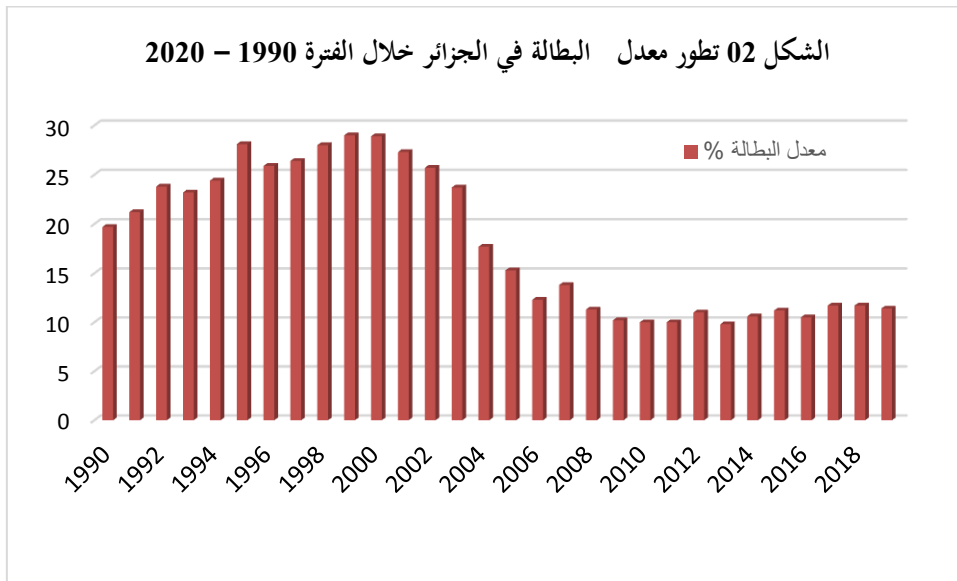
وبعد ذلك عرفت معدلات البطالة انخفاضا محسوسا من معدل 29% عام 1999 إلى معدل 9.8% عام 2013 وهذا يعكس الارتفاع في مستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني الذي يدعمه الإنفاق الاستثماري الحكومي المطبق، والتي استحدثت من خلالها مناصب شغل بالأخص في قطاعات البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات والإدارة. مع التسجيل في نهاية الفترة 2015-2020 استقرار في معدل البطالة عند المتوسط 11.3% بسبب تراجع أسعار النفط وما ترتب عنه من توجه نحو ترشيد النفقات العامة بتقليص العمالة وتجميد وتقليص للمشاريع الاستثمارية .

الجدول (2): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020

السنوات	معدل البطالة %	السنوات	معدل البطالة %	السنوات	معدل البطالة %
1990	19.7	2001	27.3	2012	11
1991	21.2	2002	25.7	2013	9.8
1992	23.8	2003	23.7	2014	10.6
1993	23.2	2004	17.7	2015	11.2
1994	24.4	2005	15.3	2016	10.5
1995	28.1	2006	12.3	2017	11.7
1996	25.9	2007	13.8	2018	11.7
1997	26.4	2008	11.3	2019	11.4
1998	28	2009	10.2	2020	-
1999	29	2010	10	-	-
2000	28.9	2011	10	-	-

Source :retrospective statistiques 1962 – 2011 : emploi, rapport de l'ons ; p69 .

Ministere des finances ,retrospective emploi et chomage(2000- 2018) , rapport de la direction generale de la prevision et des politiques , 2019 , p2

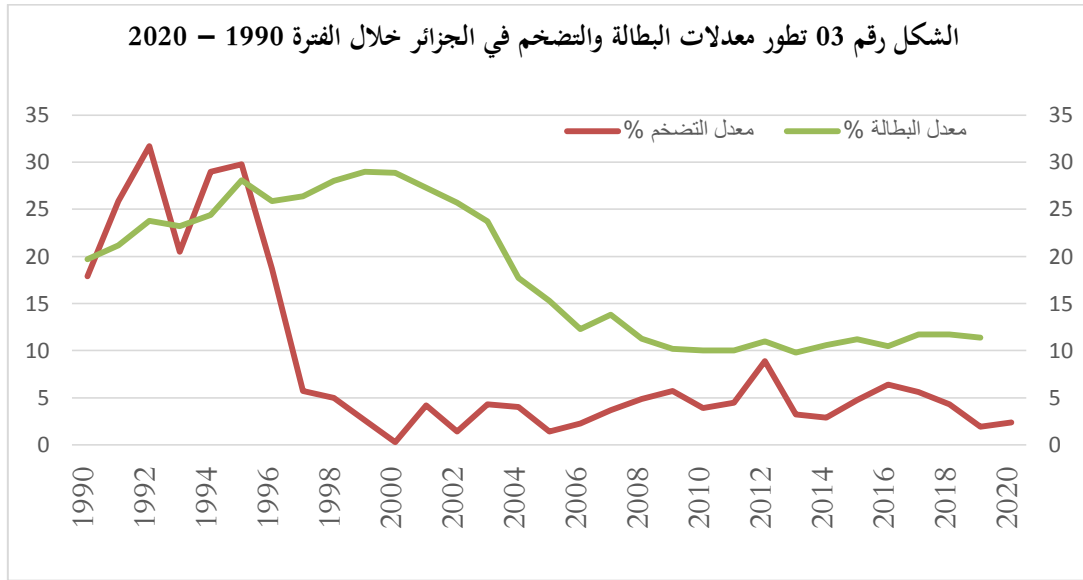


المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (2)

ولكن بالرغم من التحسن المسجل في معدلات البطالة في بداية الألفية الثالثة مقارنة بعقد التسعينات السابق إلا أن هذا غير كافٍ، وهذا إذا ما قارناه بحجم الإنفاق العام . وعليه يمكن القول أن السياسة التنموية والمتمثلة في البرامج التي أطلقتها الحكومة الجزائرية أسهمت في تخفيض معدلات البطالة في هذه الفترة ولم يكن للسياسة النقدية أثر في تخفيض هذه المعدلات لكون السياسة المنتهجة من جانب السلطة النقدية هي سياسة التعقيم النقدي وهي سياسة انكماشية تهدف للحد من آثار فائض السيولة البنكية معتمدا على أدوات نقدية ومالية مستحدثة .

العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000:

يتبين لنا من خلال الشكل رقم (3) وجود علاقة عكسية بين كل من معدلي التضخم والبطالة ، اذ نلاحظ انه مع كل زيادة في معدل التضخم تكون مصحوبة بانخفاض في معدل البطالة ، فعند التدقيق في الفترة 1990-1994 عندما كانت معدلات التضخم مرتفعة جدا قابلتها معدلات بطالة متدنية . ليحدث بعد ذلك العكس خلال الفترة 1995-1999 حيث يظهر لنا انه عندما بدأت معدلات البطالة بالارتفاع قوبلت بانخفاض في معدلات التضخم، نتيجة توصيات صندوق النقد الدولي التي كانت تحث على الحد من الارتفاع في معدلات التضخم بغض النظر عن بقية المؤشرات الاقتصادية الاخرى ، بتطبيق سياسة اقتصادية نقشفية.



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الجدولين (1) و(2)

وفي سنة 2000 اين سجل الاقتصاد الوطني ادنى معدل للتضخم نلاحظ في المقابل تقريبا اعلى معدل للبطالة بنسبة 28.9% ويظهر لنا بعد ذلك ابتداء من 2001 ارتفاع محسوس لمعدلات التضخم وبالمقابل نلاحظ انخفاض في معدلات البطالة كنتيجة لانطلاق السلطات الجزائرية في تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي الهادفة للزيادة في الاستخدام عبر سياسة اقتصادية توسعية في الإنفاق العام، وهذا باستثناء سنة 2012 أين كان المعدلان متقاربان نسبيا، وهذا ما يؤكد التعارض بين أهداف السياسة النقدية وخاصة التعارض بين تخفيض البطالة وتخفيض التضخم وهذا ما أشار إليه الاقتصادي الإنجليزي فيليبس.

أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي

بعد انتهاء مرحلة العمل ببرامج الإصلاح الاقتصادي مع المؤسسات المالية الدولية عام 1998 تميزت الوضعية الاقتصادية في الجزائر بتباطؤ في معدلات النمو حين أن الاهتمام بالنمو وتشجيعه نص عليه قانون النقد والقرض كهدف نهائي، وللعلم فان السلطات العمومية وانطلاقا من بداية الألفية الجديدة تبنت عدة برامج لدعم الإنعاش الاقتصادي وتحقيق التنمية من خلال الدفع بمركبة النمو الاقتصادي بالتركيز على المشاريع القاعدية الكبرى والداعمة للأنشطة الإنتاجية والخدماتية المنتجة للقيمة المضافة، ولمعرفة مدى التحكم في معدلات النمو وتحقيقها نستعين بالجدول التالي:

الجدول (3): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020

السنوات	معدل نمو الناتج الداخلي الحقيقي %	السنوات	معدل نمو الناتج الداخلي الحقيقي %	السنوات	معدل نمو الناتج الداخلي الحقيقي %
1990	0.8	2001	2.1	2012	3.4
1991	1.2-	2002	2.1	2013	2.8
1992	1.8	2003	6.8	2014	3.7
1993	2.1-	2004	5.2	2015	3.8
1994	0.9-	2005	5.1	2016	3.2
1995	3.8	2006	2	2017	1.3
1996	4.1	2007	3	2018	1.4
1997	1.1	2008	2.4	2019	0.8
1998	5.1	2009	1.6	2020	-
1999	3.2	2010	3.6	-	-
2000	2.4	2011	2.9	-	-

المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

بيانات البنك الدولي - الجزائر، تقارير بنك الجزائر: 1993-1998-2003-2008-2013-2020

من الجدول رقم (03) نلاحظ أن معدلات النمو الحقيقية قد عرفت تذبذبات خلال فترة الدراسة (1990 - 2000) عكست عوامل وظروف أثرت فيها، بحيث يمكن التمييز بين مراحل مرت بها، فما يلاحظ أنه في سنة 1986 وقع انهيار كبير في أسعار النفط مما انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني خلال عشرية التسعينات، ترجمت في تذبذب وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة وبالمخصوص مرحلة (1990-1994) أين تم تسجيل معدلات نمو متدنية وسالبة بمتوسط معدل وصل إلى -0.34% وذلك نتيجة السياسة النقدية الانكماشية المتبعة من أجل محاربة ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال هذه المرحلة فمثلا بناء على الاتفاق الذي أبرمته الجزائر مع صندوق النقد الدولي فان معدل إعادة الخصم ارتفع عام 1994 من 11.5% إلى 15%، ومن ثم شهدت نمو متذبذبا بارتفاعها عام 1995 إلى 3.8% ثم انخفاضها إلى 1.1% عام 1997 وعودة ارتفاعها عام 1998 بـ 5.1% وانخفاضها من جديد عام 1999 إلى 3.2%.

وللعلم عرفت معدلات النمو الاقتصادي انطلاقا من الألفية الثالثة وتحديدًا من عام 2001 تحسنا ملموسا بتحقيقها لمعدلات نمو موجبة مرتفعة نسبيا خصوصا في الفترة (2002 - 2005) أين تم تحقيق أفض معدل حيث بلغ 6.8% في عام 2003 نتيجة ارتفاع مداخيل المحروقات والأداء القوي للقطاع الفلاحي الذي سجل نموا قياسا بلغ 17%، وانطلاق الحكومة في تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في إطار سياستها التنموية، في حين كانت السياسة النقدية بعيدة عن تحقيق هذا الهدف تسعى إلى امتصاص السيولة منذ بداية 2002.

وما يلاحظ كذلك أنه رغم انطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو في الفترة (2005-2009) سجل تدهور في النمو الاقتصادي عامي 2008-2009 كنتيجة للانكماش الذي عرفه قطاع النفط بتراجع أسعار البترول في السوق العالمية بفعل انعكاسات الأزمة المالية الدولية منذ النصف الثاني لسنة 2008، وكذا التدهور في الفترة الأخيرة من (2016-2020) كانعكاس لانخفاض مداخيل المحروقات بفعل تراجع أسعار النفط.

ويمكن القول أن الجزائر اتخذت منذ بداية الألفية الثالثة طريقا جديدا في سير السياسة الاقتصادية بإتباع سياسة مالية تعتمد بالأساس على التوسع في الإنفاق العمومي بهدف تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية، إلا أن النتائج المحففة كانت متواضعة دون الهدف المنشود مقارنة بالأموال الضخمة المنفقة على برامج الإنعاش المسطرة خلال الفترة (2000-2020). وما يلاحظ كذلك أن معدلات النمو في الجزائر كانت تعتمد بالأساس على مداخيل المحروقات بمتوسط وصل إلى 32% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال نفس الفترة، ويبقى بذلك النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ضعيفا ومتدنيا وتحديدًا الذي يعتمد على قطاعي الصناعة والفلاحة حيث سجلا متوسط نمو يقدر على التوالي بـ 5.6% و 9.5% من الناتج الداخلي الإجمالي.

أثر السياسة النقدية على التوازن الخارجي

إن العجز في ميزان المدفوعات أصبح ظاهرة اعتيادية ومزمنة في الدول السائرة في طريق النمو، فخلال الثمانينات من القرن الماضي انخفضت أسعار المواد الأولية ومنها أسعار النفط مما انعكس على الوضع الاقتصادي في الجزائر باعتبارها دولة نامية فنتج عن ذلك أزمة هيكلية عميقة من عجز في الميزانية الحكومية، عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات بالإضافة إلى المديونية الخارجية التي أصبحت تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وللقضاء على هذا العجز حسب صندوق النقد الدولي يجب اللجوء إلى تقليص الواردات، وينبغي كذلك اتخاذ إجراءات صارمة لتسيير سعر صرف الدينار وذلك بهدف الرجوع إلى القيمة الحقيقية لهذه العملة مقابل العملات الأخرى.

ولمعرفة مدى تأثير السياسة النقدية المطبقة على التوازن الخارجي يمكن تحليل وضعية ميزان المدفوعات الذي يعكس حركة التجارة الخارجية بالإضافة إلى تدفقات رؤوس الأموال. أما بالنسبة للجزائر، فالجدول رقم (4) يوضح تطور وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2020 حيث يتضح وجود ثلاثة مراحل.

الجدول (4): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الرصيد	0.22-	0.52-	0.23	0.01-	4.38-	6.32-	2.09-	1.16	1.74-	2.38-
السنوات	الميزان التجاري	الحساب الجاري	حساب رأس المال	ميزان المدفوعات	السنوات	الميزان التجاري	الحساب الجاري	حساب رأس المال	ميزان المدفوعات	
2000	12.3	8.93	1.36-	7.57	2011	25.96	17.77	2.38	20.14	
2001	9.61	7.06	0.87-	6.19	2012	20.17	12.42	0.36-	12.06	
2002	6.7	4.36	0.71-	3.65	2013	9.88	11.53	1.02-	0.133	
2003	11.14	8.84	1.37-	7.47	2014	0.46	9.28-	3.4-	5.88-	
2004	14.27	11.12	1.87-	9.25	2015	18.1-	27.3-	0.25-	27.54-	
2005	26.47	21.18	4.24-	16.94	2016	20.1-	26.2-	0.19	26.03-	
2006	34.06	28.95	11.2-	17.73	2017	14.4-	22.1-	0.33	21.76-	
2007	34.24	30.54	0.99-	29.55	2018	7.46-	16.7-	0.88	15.82-	
2008	40.6	34.45	2.54	36.99	2019	6.94-			16.95-	
2009	7.78	0.402	3.46	3.86	2020				18.2-	
2010	18.21	12.15	3.18	18.21					-	

المصدر: وزارة المالية + بنك الجزائر

المرحلة الأولى 1990-1999 :

ويظهر فيها أن ميزان المدفوعات سجل عجزا دائما خلال الفترة 1990-1999 ماعدا عام 1992 ويعود ذلك إلى الوضعية الاقتصادية التي عاشتها الجزائر في هذه المرحلة الصعبة، إذ أدى الانخفاض الحاد لأسعار النفط عام 1986 إلى أقل من 13 دولار للبرميل الواحد إلى تعرض الاقتصاد الوطني لأزمة خطيرة أدت إلى اختلال التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني، حيث خلقت هذه الأزمة سلبيات في الإنتاج، الاستثمار، الاستهلاك، العمالة والأسعار.... إلخ. ما دفع بالبلد إلى تطبيق اتفاقيات الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي وما نتج عنه من تخفيض في قيمة الدينار الجزائري خلال عامي 1991 و1994 بضغط من الصندوق مقابل تقديمه للمساعدات المالية وأيضا بسبب الظروف التضخمية ليسجل ميزان المدفوعات بعد ذلك فائضا بداية من عام 2000.

المرحلة الثانية : 2000-2013

عرف ميزان المدفوعات خلال هذه المرحلة اتجاهها تصاعديا إلى غاية 2008 أين بلغ رصيد ميزان المدفوعات 37 مليار دولار، ويعود ذلك إلى التحسن في وضعية الميزان التجاري بسبب تزايد الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار النفط والتي ساهمت في توليد فوائض في ميزان المدفوعات بلغت أقصاها سنة 2008، ليعرف بعد هذه الفترة انخفاضا حادا سنة 2009 إلى 3.6 مليار دولار وكان نتيجة الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي والتي كان لها آثار سلبية على أسعار النفط مما أدى إلى تراجع رصيد الميزان التجاري حيث سجل خلال الفترة 2009-2013 ميزان المدفوعات تحسنا أقل نسبيا مع الفترة السابقة وهذا بالرغم من التحسن المستمر في أسعار النفط خلال هذه الفترة يرجع إلى الزيادة المتنامية في الواردات نتيجة ارتفاع الطلب الكلي.

المرحلة الثالثة : 2014-2018 :

تميزت هذه المرحلة بتسجيل عجز في ميزان المدفوعات بلغ ذروته سنة 2015 بعجز يقدر 27.54 مليار دولار والذي ساهم فيه العجز في الحساب الجاري المقدر 27.3 مليار دولار بالإضافة إلى العجز في حساب رأس المال المقدر 0.25 مليار دولار أما الفترة المتبقية 2016-2018 فقد أدى التحسن في حساب رأس المال والذي سجل أرصدة موجبة خلال هذه الفترة وتقلص العجز في الحساب الجاري إلى تقلص العجز في ميزان المدفوعات إلى 15.82 مليار دولار عام 2018.

وعلى العموم ما يميز المرحلة 2000-2020 أن الحساب الجاري أكثر تأثيرا على ميزان المدفوعات مقارنة بحساب رأس المال حيث يلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات عرف فوائض مالية لا بأس بها في الفترة التي عرف فيها حساب رأس المال عجزا، على العكس حين سجل حساب رأس المال فوائض مالية عرف ميزان المدفوعات عجزا.

الخاتمة:

هدف هذه الدراسة معرفة مدى مساهمة وقدرة السياسة النقدية عند استخدامها في الجزائر في تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي خلال الفترة 1990 - 2020 خاصة في بيئة اقتصادية تعتمد بصورة شبه مطلقة على المحروقات . وقد أسفرت الدراسة بجملة من النتائج تتمثل في النقاط التالية :

- تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية تأثيراً على التوازنات الداخلية ومنها وفي مقدمتها الحد من التضخم .
- من الصعب أن تحقق السياسة النقدية جملة من الأهداف المتعارضة في نفس الوقت
- إن تعرض الاقتصاد الوطني للصدمات الخارجية وخاصة انخفاض أسعار المحروقات له دور كبير في عدم المساعدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- نجحت السلطات النقدية الجزائرية إلى حد بعيد خلال فترة الدراسة من الحد من ارتفاع الأسعار وتخفيض معدلات التضخم .
- استطاعت السلطات النقدية وبشكل محدود من رفع معدلات النمو الاقتصادي .
- إن أدوات السياسة النقدية المستخدمة من طرف بنك الجزائر لم تتمكن من القضاء على البطالة بالقدر الكافي .
- خلال فترة الدراسة (2000-2020) كانت السلطات النقدية تعمل على الحد من التضخم ولكن نتيجة حدوث تدفقات مالية أجنبية للجزائر من الخارج تمكنت الدولة من زيادة مستوى احتياطي الصرف الأجنبي ما شكل فرصة لزيادة الكتلة النقدية وما ينجر عن ذلك من تحدي يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار.

المقترحات:

- ضرورة العمل على تفعيل أدوات السياسة النقدية بهدف التحكم في عرض النقود لتحقيق الاستقرار النقدي .
- تنويع الاقتصاد الوطني وذلك بدعم القطاعات الإستراتيجية خارج المحروقات لترقية الاقتصاد و التخلص من التبعية للمحروقات .
- يجب أن تتكيف السياسة النقدية المستخدمة وتنسيقها مع السياسات الاقتصادية الأخرى للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي .
- من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وجب العمل على التنسيق بين أدوات السياسة النقدية لتفادي التضارب بين أهدافها .

المراجع والمصادر:

- (1) احمد جامع، النظرية الاقتصادية، الجزء الثاني، التحليل الاقتصادي الكلي القاهرة، الدار النهضة العربية، 1987، ص534 .
- (2) نبيل سادة محارب، النقود والمؤسسات المصرفية، مكتبة النهضة المصرية ، 1998 القاهرة، ص392 .
- (3) نبيل سادة محارب، النقود والمؤسسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص ص393، 394 .
- (4) أدوين مانسفيلد- ناريمان بيهرافيش، علم الاقتصاد - مركز الكتب الاردني 1998، ص615 .
- (5) جورج نايهانز- تاريخ النظرية الاقتصادية الاسهامات الكلاسيكية 1720- 1980 ترجمة د/ صقر احمد صقر - المكتبة الاكاديمية 1997، ص - 420 .
- (6) سامي خليل، " النظريات والسياسات النقدية والمالية " كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 1994، ص215 .
- (7) أدوين مانسفيلد- ناريمان بيهرافيش ، علم الاقتصاد - مركز الكتب الاردني 1998، ص- 608 مرجع سبق ذكره .
- (8) سيد البواب - عجز الميزانية العامة للدولة للنظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج -2000 ص19 .
- (9) سيد البواب - عجز الميزانية العامة للدولة للنظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج -2000 ص20 .
- (10) انظر ايمان محمد احمد السيد: العلاقة التبادلية بين العجز الجاري في ميزان المدفوعات والتضخم، رسالة ماجستير كلية التجارة بعين شمس عام 1989، ص ص29- 32 .

(11) Paul K , M , Horvitz , monetary policy and the englwood cliffs , 2nded , N.J , 1999 , P , 296 .

(12) Paul K , M , Horvitz , o pcit , P , 296 .

د. بظاهر علي

(13) عصام الدين فؤاد احمد، فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد المغربي في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، رسالة ماجستير لكلية التجارة جامعة عين شمس عام 1989، ص 12 .

(14) مسعود ميهوب وبركان يوسف محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية وبرامج الانعاش للفترة 1990 - 2014. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة - الجزائر - المجلد (10) ، العدد (16)، ديسمبر 2016، ص 14 .

(15) معيزي قويدر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 2006، أطروحة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 - الجزائر ، 2007 / 2008، ص 139 .

(16) مسعود ميهوب وبركان يوسف، المرجع السابق، ص 15.

(17) محمد بلوافي، سياسة نقدية في الجزائر، مجلة اجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 2 المركز الجامعي لتمعنراست، جوان 2012 ، صفحة 487.

(18) محمد بلوافي، مرجع سبق ذكره، صفحة 488 .

بيانات البنك الدولي

وزارة المالية + بنك الجزائر

بيانات البنك الدولي - الجزائر

تقارير بنك الجزائر 1993- 1998- 2003 - 2008 - 2013 - 2020

Source : retrospective statistiques 1962 – 2011 : emploi, rapport de l'ons ; p69 .

Ministere des finances ,retrospective emploi et chomage (2000- 2018) , rapport de la direction generale de la prevision et des politiques , 2019 , p2